

المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٩/١١٩٣

المصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضية السيد عبد الرحمن البنا
وعضويــــة القضاة الســــادة
حسن جويب ، أحمد المومني ، أحمد الخطيب ، هاني قاقيش.

التمييز الأول :-

المميز :- مساعد رئيس النيابة العامة .

المميز ضدهما :- ١-

٢-

التمييز الثاني :-

المميزان :- ١-

٢-

وكليهما المحامي

المميز ضده :- الحق العام .

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧ ومقدم من مساعد رئيس
النيابة والثاني بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٧ ومقدم من

الطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠٠٦/٨٢٨)
فصل ٢٠٠٩/٥/٣١ القاضي بما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة (١/٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان براءة
المتهم
من جناية القتل بالاشتراك وفقاً للمادتين
(٧٢٦ و٣٢٦) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

. الحادة ١٤٧٤هـ الموافقة لسنة ١٣٩٣م ومصادرة التوقيف لمدة ١٥ سنة محسوبة له

وبصرفات سنوية مدونة في الميزانية العامة للدولة والموارد العامة

٢- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

. التوقيف لمدة ١٥ سنة

١- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

وبصرفات سنوية مدونة في الميزانية العامة للدولة والموارد العامة

١- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

وبصرفات سنوية مدونة في الميزانية العامة للدولة والموارد العامة

. التوقيف لمدة ١٥ سنة محسوبة له والموارد العامة التوقيف لمدة ١٥ سنة

٢-

١-

١- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

١- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

١- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

. التوقيف لمدة ١٥ سنة محسوبة له والموارد العامة التوقيف لمدة ١٥ سنة

٢-

١-

٣- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

. الحادة ١٤٧٤هـ

وبصرفات سنوية مدونة في الميزانية العامة للدولة والموارد العامة

١- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

١- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

٢- عملاً بأحكام المادة (٧٨) وقوانينها المتعلقة بالتقديرات المالية للمؤسسات العامة

القدر

بعد التدقيق والمصادرة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت

المتهمين :-

- 1-
- 2-
- 3-

لمحاكمتهم عن التهمتين التاليتين:-

1- جنائية القتل بالاشترراك وفقاً للمادتين (326 و 76) عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين.

2- جنحة حمل وقيادة أداة حادة ورضاء وفقاً للمادتين (155 و 156) عقوبات بالنسبة للمتهم

وتتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاء بإسناد النيابة العامة أنه وفي مساء يوم الخميس

(مواليد 1982)

الموافق 2006/4/27 توجه المغدور

برفقة أبناء عمه الشاهدين إلى حفلة عرس عائدة للمدعو

في بلدة الصريح في مدينة إربد وأثناء جلوسهم تلق المتهمون على قتل

المغدور حذيفة حيث اثر لهم المتهم لمكان جلوسه فتوجه إليه المتهم

وكان يحمل بيده كأس شاي من الزجاج وعندما اقترب من المغدور أخذ يسب عليه بالفاظ

بذيئة ومن ضمن ما قال له عبارة (كس اختك بفضح اختك) بدون ذنب وبدون سبب

سواء أنه حضر لمشاركة ابن عمه فرحه ولما ذكرهم المغدور والشاهد انهم ضيوف

بعرسهم ولا يجوز شتمهم قام المتهم بضرب المغدور بكأس الشاي بعد أن

فرغها من الشاي على أعلى وأيسر الجهة وامسك برأسه وأخذ يضرب به في نفس

المنطقة عدة مرات ضربات متتالية قاصداً قتله واستمر بالضرب حتى انكسرت الكاسه

تاكيداً لنيته الإحرامية وكما قام الحضور بفصله عن المغدور جاء دور المتهم

المقلب وأخذ يضرب يديه وأرجله ومنطقة الصدر والحوض ثم

أصر على أن يضرب المغدور على نفس المكان الذي ضربه به المتهم مكرراً

الضرب بيده على نفس المكان الذي أصيب فيه نتيجة لضربه بكاسه الشاي فسقط المغدور

على الأرض ونقل إلى المستشفى حيث فارق الحياة متأثراً بما وقع عليه من ضربات بواسطة الأيدي والأرجل وبكأس الشاي ونتيجة عدة الضربات التي تعرض لها في أعلى وأيسر الجبهة أدى إلى خلل وظيفي في الدماغ نتج عنه احتقان شديد بالرتتين وقصور تنفسي حاد ناتج عن الوذمة الرئوية الشديدة وكان ذلك هو سبب الوفاة كنتيجة جرمية ارتبطت بفعالهم الإجرامي رابطة العلة بالمعلول وقدمت الشكوى .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد الاستماع إلى أدلتها وبياناتها توصلت إلى الواقعة الجرمية التالية :-

انه وفي مساء يوم الخميس الموافق ٢٧/٤/٢٠٠٦ توجه المغدور (مواليد ١٩٨٢) برفقة أبناء عمه الشاهدين

إلى حفلة عرس عائد للمدعو في بلدة الصريح في مدينة إربد وأثناء جلوسهم حضر إليهم من الزجاج وعندما اقترب من المغدور اخذ يسب عليه بالفاظ بذيئة ومن ضمن ما قال له صابرة (كس اخنك بفضح اخنك) بدون ذنب وبدون سبب كونه أثناء أن كان المتهم يقف مع المتهم

للمغدور (بتيك اخنك إلي بجرس والي بيطلع على يورسف الجوارسة) .

ولما ذكر لهم المغدور والشاهد أنهم ضيوف بعرضهم ولا يجوز شتمهم قام المتهم بضرب المغدور بكأس الشاي بعد أن فرغها من الشاي على أعلى وأيسر

الجبهة وأسك برأسه وأخذ يضرب به في نفس المنطقة عدة مرات ضربات متتالية قاصداً قتله واستمر بالضرب حتى انكسرت الكاساة تأكيداً لنيته الإجرامية ولما قام الحضور بفصله عن المغدور حذيفة حضر المتهم المقلب وأخذ يضرب حذيفة بيديه وأرجله

في منطقة الصدر والحوض ثم أصر على أن يضرب المغدور على نفس المكان الذي ضربه به المتهم . فكرر الضرب بيده على نفس المكان الذي أصيب فيه نتيجة

لضربه بكاساة الشاي فسقط المغدور على الأرض ونقل إلى المستشفى حيث فارق الحياة بتأثير بما وقع عليه من ضرب بواسطة الأيدي والأرجل وبكأس الشاي وتبين أن الضربات التي تعرض لها في أعلى وأيسر الجبهة أدى إلى خلل وظيفي في الدماغ نتج عنه احتقان شديد بالرتتين وقصور تنفسي حاد نتج عن الوذمة الرئوية الشديدة وكان ذلك هو سبب الوفاة كنتيجة جرمية ارتبطت بفعالهما الإجرامي رابطة العلة بالمعلول .

من وجد في كتابه نسخة من نسخة (ب/٨) لم يدرها في كتابه
الا في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨
في نسخة كتابه من نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

١-

١-

:- في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

:- في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

:- في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

١-

١-

:- في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨
في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨
في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨
في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

:- في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

في نسخة المجلد ١٤٧ من نسخة المحقق في نسخة ٨/١١/١٠٠٨

المجرمين المذكورين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسم محسوبة لهما مدة التوقيف .

٢- عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة .

لم يرصن المتهمان
ومساعد رئيس النيابة العامة بهذا
القرار فطعنوا فيه تمييزاً .

ثم قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها نقض القرار المميز في حدود ما ورد في تمييز النيابة العامة .

وعن أسباب التمييز المقدم من المتهمين
محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها بتجريم المميزين حيث أن البيئة القبية تدحض ما ورد بشهادة الشاهدين ولم تناقش التفاصيل الواردة بشهادتهما .

١- من حيث الرقعة الجرمية :-

نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد استندت في استخلاصها للواقعة الجرمية إلى بيئة قانونية ثابتة بالدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وأن محكمة الجنايات الكبرى قامت بتسمية البيئة التي كونت عقيدتها بالاستناد إليها وقامت باقتطاف أجزاء من هذه الشهادات ضمتها في متن قرارها وأن هذه البيئة تمتكت بشهادات الشهود كل من والتي جاءت شهادتهما متطابقة ولا يوجد فيها أي

تناقض وشهادات كل من
والدكتور والدكتور

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع طبقاً للمادة (١٤٧) من قانون الأصول الجزائية قد ركزت في تكوين عقيدتها إلى البيئات التي استراح إليها

وعن أسباب الطعن المقدم من مساعد رئيس النيابة العامة والمنصبة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى باستعمال الأسباب المخففة التقديرية بحق المميز ضدّهما وتخفيض العقوبة بحقهما إلى النصف دون أن تنحصر في حجة حصر الإرث .

ففي ذلك نجد أن والدة المغدور والمشتكي كما هو ثابت في مشروحات رئيس ديوان محكمة الجنايات الكبرى قد إسقطا حقهما الشخصي عن المتهمين وبالتالي فإن إسقاط أحد الورثة حقه الشخصي عن الجاني يعتبر سببا مخففا تقديريا يجيز للمحكمة الأخذ به وتخفيض العقوبة إلى النصف ولا يشترط في ذلك أن يسقط جميع الورثة حقهم الشخصي مما يستوجب رد هذه الأسباب.

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن ردنا على أسباب الطعنين ما يفي بالغرض فنحيل إليها .

لذا نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ نونبر ١٤٣٠ هـ الموافق ١٠/١٠/٢٠٢٢م.

القاضي المتراكم س

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق

أ. ك